المطالب التي صاغها هاني مندس قد تحققت أو بدأت تتحقق منذ اللحظة الاولى لتواجد قوات الثورة . ففي مجال السكن فقد بدأ الفلسطينيون في بناء مساكن جديدة بدل اكواخ التنك ولا يوجد الآن مرحاض عام واحد بل زودت المساكن بالماء والمراحيض والكهرباء . فان الذي حرم الفلسطينيين من بناء أو ترميم منازلهم ليس الفقر المدقع كما يصور البعض ولكن تدخل الدولة اللبنانية التي أرادت الحفاظ على الارض المستأجرة لصالح أصحابها العقاريين . أما في مجال التغذية فلا حاجة على الاطلاق لخدمات الوكالة اذ أصبح الفلسطينيون جماعة منتجة عاملة . وعلى صعيد الخدمات الطبية فقد وجد منذ عام ١٩٧٠ اكثر من مستوصف وبوجد الآن اثنان من المستشفيات أحدهما تابع لمنظمة الهلال الاحمر التي تسعى الى بناء أكثر من مستشفى داخل المخيمات وخارجها . وعلى صعيد الصحة العامة فقد بدأت عملية تغطية المجاري والاعتناء بنظافة الممرات التي رصفت بالاسمنت والحديد .

أشار الكاتب في بعض مواضع كتابه الى ضرورة تكثيف نشاط أهالي المخيم ولكنه لم يعط الاهتمام الكافي لهذه المسألة . والوكالة على أي حال تتجه ان شئنا أم أبينا الى تقليص حجم خدماتها ولا يمكن أن يتعدى موقف الثورة من الوكالة اكثر من عدم مطالبتها بأي شيء جديد والتحفظ أمام ضرورة استمرار خدماتها . فلو ان امكانيات الثورة كافية للاستغناء حتى عن الخدمات التربوية لطالبنا بذلك . ولكن المسألة من جديد ليست بيدنا . ولا ننس ان للشعب الفلسطيني الذي يدفع الضرائب كاملة للدولة اللبنانية مطالب من الحكومات اللبنانية فيمكن في يوم من الأيام ان نطالب وزارة التربية بادارة مدارس الاونروا وهذا حق شرعي ومباشر . فالخلاصة انه في ظروف تصاعد الثورة لا يوجد لنا مفر يمكن التمسك به لمطالبة الوكالة بالحاح كما يبرزه الكاتب هاني مندس .

حجم المؤسسات : يقدم الفصل الثاني عرضا مكثفا عن حجم المؤسسات ونسبة العمال الفلسطينيين الى باقي عمال هذه المؤسسات . ومن خلال الجداول الاحصائية الواردة في هذا الفصل يستخلص الكاتب معظم استنتاجاته عن الوضع العام للعمال الفلسطينيين في المخيم . فقد بينت هذه الجداول عدة أمور : ١ — ان نسبة العمال الفلسطينيين الى العمال بشكل عام أعلى في المؤسسات التي تضم من ١٠ — ٢٤ عاملا من نسبتهم في المؤسسات الكبيرة والصغيرة التي تضم اكثر من ٥٠ عاملا وأقل عن ١٠ عمال . ٢ — عدد العاملات الفلسطينيات مرتفع جدا بالنسبة لعدد العمال الذكور في المؤسسات الكبيرة .

يظهر الكاتب تشاؤما ملحوظا من هذه النتائج على صعيد الآثار الطبقية والسياسية — التنظيمية . ويعرض أسباب هذه النتائج هذه الاسباب التي لا نعتبرها كافية .

— يقول الكاتب ان انخفاض نسبة العمال الفلسطينيين في المؤسسات الحرفية (أقل من ٥ عمال) تعود الى أسباب العائلية . وبهذا ينسى ان الحرفيين الفلسطينيين بمعظمهم يعملون في حرفياتهم الخاصة ، وهم كذلك لا يستخدمون أحدا من خارج اطار العائلة أو القرابة .

— السبب في عدم وجود نسبة عالية في المؤسسات الكبيرة يعود (حسب الكاتب) فقط الى عدم الحصول على اجازة عمل وبالتالي عدم شمول العمال بالضمان الصحي والاجتماعي . هذا بينما نرى على الوجه الآخر ان المؤسسات الكبيرة في قطاع الغذاء والنسيج لا تشترط اجازة العمل . وهم يستخدمون العاملات اللبنانيات والفلسطينيات لانخفاض الاجرة ، وهناك عدد من الاسباب — عدا انخفاض الاجرة — التي تمنع العمال الفلسطينيين الذكور من العمل في هذه المؤسسات . فان حجة طلب الاجازة التي تقف عائقا شكليا لا تشكل السبب في عدم تمركز العمال الذكور في المؤسسات الكبيرة .

ولمعرفة أسباب هذه الظواهر ينبغي دراسة عدة مسائل بشكل خاص ، منها ان المؤسسات التي تضم من ١٠ — ٢٤ عاملا (حيث يوجد نسبة عالية للفلسطينيين) لم تكن طوال الوقت على نفس الحجم خاصة في فترة أواخر الخمسينات وأوائل الستينات . فقد كانت حرفيات أصغر حجما استخدمت عددا غير قليل من القاصرين أبناء سكان مخيم تل الزعتر . وفي هذه الحرفيات تعلم القاصرون المهن المختلفة خلال عدة سنوات وشكلوا فئة العمال الماهرين خاصة في قطاع الميكانيك والموبيليا والمنجور الخ .